المبحث الثالث:دور الأحزاب في النظم السياسية:

لدينا ثلاثة أنواع من النظم الحزبية نتناولها في :المطلب الأول:نظام الحزب الواحد،المطلب الثاني:نظام الثنائية الحزبية،المطلب الثالث:نظام التعددية الحزبية.

المطلب الأول:نظام الحزب الواحد:

سنحاول التعرض لأبرز النماذج فيما يأتي:

أولاً:الأحزاب الفاشية:يعد الحزب الفاشي الذي ظهر في إيطاليا بزعامة (موسوليني) من أبرز تلك الأحزاب،وقد تسلم السلطة في سنة 1922م ،وكذلك الحزب الوطني الاشتراكي(النازي) بزعامة(أدولف هتلر) في ألمانيا،وكان قد تسلم السلطة سنة 1933م،والدولة الفاشستية – بنظر موسليني – هي دولة واعية لها إرادة،وتدافع عن قيم أخلاقية ، وعلى ذلك فإنها تدافع عن إيديولوجية معينة ومن ثم فهي لاتقبل أحزاب أخرى غير حزب الدولة،بل ولا تقبل أية آراء،أو حلول أخرى بديلة،

كما تختلف الفاشية عن الماركسية في رؤيتها إلى الطبقات،إذ تؤمن الأولى بتعاون الطبقات تحت لواء الطبقة الوسطى التي تمتلك السلطة،بينما تؤمن الأخيرة(الماركسية) بأحقية الطبقة الكادحة في ممارسة السلطة.

ولا تخاطب الأحزاب الفاشستية العقول بل تتوجه إلى العواطف لتحرك المشاعر لديها وتثير فيها الحماس لتلتف حولها،كما إنها تولي اهتماماً بالغاً بالأمن والبوليس كونها تعتمد تنظيماً شبه عسكري.

وكل ذلك يفسر سعي النظم التي تقودها الأحزاب الفاشستية نحو تعزيز السلطة المطلقة التي يمسك بها الحاكم الفرد الدكتاتور، ومن ثم العمل على إلغاء كل الحقوق والحريات العامة.

ثانياً:النظم الشيوعية(الماركسية):سنتعرض في هذا الإطار إلى نظام الحزب الواحد في الصين كونها أبرز النظم الشيوعية الحالية.

– نظام الحزب الواحد في الصين– نشأة الحزب الشيوعي الصيني:بعد الانتهاء من تأسيس خلايا شيوعية في سنة 1920م في(بكين)و(شنجهاي) وغيرهما من المدن الصينية،اجتمع في شهر تموز/يوليو سنة 1921م،أثنا عشر مندوباً في(شنجهاي) وكان من بين هؤلاء

المندوبين(ماوتسي تونغ)،وكان ذلك من أجل تأسيس الحزب الشيوعي في الصين تحت إشراف مندوبين مبعوثين من الاتحاد السوفييتي وقتذاك،وقد قدم الأخير لهذا الحزب معونات مالية ومُدرِبين وأسلحة.

وكان هذا الحزب الناشيء قد تبنى الأيديولوجية الماركسية اللينينة،ومن ثم فقد اعتمد على توجهات شمولية،وأخذ يلقن الشعب مبادئ تلك الأيديولوجية،مع التركيز على تحريك العمال الصناعيين والفلاحين الفقراء،وقد دخل هذا الحزب في صراع مرير على الصعيدين الداخلي والخارجي،ونتيجة هذا الصراع مني الحزب الشيوعي الصيني بخسائر بشرية فادحة لاسيما في المدة بين الأعوام 1927-1937،ومن ثم أضحى الحزب المذكور يواجه حرباً على جبهتين:الحرب ضد اليابان التي احتلت معظم الأراضي الصينية نهاية سنة 1938م،والحرب الأهلية التي استمرت في تلك المرحلة وبلغت ذروتها في المدة من(1945-1949)،وفي غضون ذلك تصاعد الدور القيادي للزعيم الشيوعي(ماوتسي تونغ)على الصعيدين الفكري والنضالي،وقد عد الشعب الصيني(ماو)بأنه محرراً وطنياً أعاد للصين - بعد مئة عام من الإذلال- استقلالها ووحدتها وكرامتها،وذلك بعد أن دخل العاصمة الصينية(بكين)منتصراً في كانون الثاني(يناير)سنة 1949.

ب- <u>تنظيمات الحزب الشيوعي الصيني</u>:في بادئ الأمر كان يقف على رأس تنظيم الحزب الشيوعي الصيني رئيس الحزب(ماوتسي تونغ)،وبذلك يكون قد خرج عما هو مألوف بالأحزاب الشيوعية التي يقودها أمين عام،وترتبط برئيس الحزب اللجنة الدائمة التي ترتبط بالمكتب السياسي وهي أعلى هيئة في الحزب،وتتفرع عنها كل من اللجنة العسكرية التي كان قد ترأسها(ماو)أيضاً بعد الثورة، والأمانة العامة التي ترتبط بدورها بالمكتب السياسي الذي يرتبط بدوره باللجنة المركزية وتنبثق الأخيرة عن المؤتمر الحزبي.

وتتكون اللجنة الدائمة للمكتب السياسي من خمسة إلى سبعة أعضاء يمثلون الحكام الفعليين لجمهورية الصين الشعبية،إذ يَشغِل أعضاء تلك اللجنة المناصب العليا في الدولة،ومنها:منصب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العسكرية ورئيس المجلس الوطني الشعبي ورئيس المؤتمر الاستشاري السياسي،كما إن اللجنة الدائمة للمكتب السياسي تصدر الأوامر إلى كل من المكتب

السـياسـي الذي يضـم أكثر من عشـرين عضـواً،واللجنة المركزية التي تضـم أكثر من ثلاثمائة عضو،والمؤتمر الحزبي الذي يضم أكثر من 1500مندوب،أما فيما يخص عملية اتخاذ القرارات داخل الحزب فإنها تجري بأسلوب مركزي.

وينتخب المؤتمر الحزبي اللجنة المركزية،والأخيرة تنتخب بدورها المكتب السـياسـي،والأخير ينتخب اللجنة الدائمة التابعة للمكتب السياسي.

ت- تأسيس نظام الحكم الشيوعي: يقوم نظام الحكم على ثلاث ركائز وهي:الحزب،مؤسسات الدولة والجيش،ويتولى الحزب الشيوعي الصيني -على غرار ماكان معمولاً في الإتحاد السوفيتي السابق- إقرار سياسة الدولة وتتولى مؤسسات الدولة مهمة تنفيذها.

شكل (4) يوضح مؤسسات الدولة وتنظيمات الحزب في الصين وأوجه العلاقة بينهما

<table>
<tr><th colspan="2">مؤسسات الدولة</th><th colspan="3">تنظيمات الحزب</th></tr>
<tr><td colspan="2">المؤسسة التشريعية:مجلس الشعب الوطني =3000 عضو منتخبين من الشعب</td><td colspan="3">رئيس الحزب</td></tr>
<tr><td colspan="2">المؤسسة التنفيذية</td><td colspan="2">اللجنة الدائمة=من 5- 7 أعضاء</td><td>المكتب السياسي 20 عضو</td></tr>
<tr><td>رئيس الجمهورية</td><td>مجلس الدولة:الحكومة رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ولجان الدولة</td><td>اللجنة العسكرية</td><td>الأمانة العامة</td><td>اللجنة المركزية =300عضو</td></tr>
<tr><td colspan="2"></td><td colspan="3">المؤتمر الحزبي العام =1500 عضو</td></tr>
</table>

المخطط من إعداد المؤلف

ويبلغ عدد أعضاء المؤسسة التشريعية – مجلس الشعب الوطني- ثلاثة آلاف عضو،ويتكون من النواب المنتخبين من المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها السلطة المركزية

مباشـرة)،ومدة عمل المجلس النيابية 5 سـنوات،ويعقد مؤتمره مرة واحدة في السـنة،ويمكن عقد جلسات طارئة.

أما عن اختصـاصـات المجلس المذكور فإنه يتولى مهام عدة منها:**تعديل الدسـتور ومراقبة تنفيذه وتشـريع القوانين وانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه ومن ثم تتم تسـمية رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء لجان الدولة وإقالتهم ومناقشة برنامج الحكومة وانتخاب رئيس اللجنة العسـكرية وإقالته وانتخاب رئيس المحكمة العليا وإقالته وانتخاب رئيس النيابة الأعلى وإقالته ومراجعة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية والموافقة عليها ومراقبة تنفيذها ومراجعة الموازنة العامة للدولة والموافقة عليها وتقرير تنفيذها وأخيراً إقرار الحرب والسلم،واللافت إن جميع المهام التي يضطلع بها المجلس تجري بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الدائمة للحزب وكذلك الحكومة.**

أما المؤسـسـة التنفيذية فإنها تتكون من رئيس الجمهورية ونوابه المنتخبون من قبل البرلمان(مجلس الشـعب الوطني)كما ذكرنا،ومجلس الدولة(الحكومة)،ويترأسـه رئيس الوزراء ويعاونه نواب عديدون هم عادة أعضـاء في المكتب السـياسـي للحزب الشـيوعي، ويعين رئيس الوزراء ونوابه من قبل البرلمان(مجلس الشـعب الوطني)،ويتكون مجلس الدولة من لجان ووزارات،وتتفوق اللجان على الوزارات من حيث المرتبة والأهمية، ويراقب الحزب مجلس الدولة(الحكومة).

ويأتي جيش التحرير الشـعبي في المرتبة الثالثة في هرم السـلطة،ويصـفه البعض بأنه(دولة داخل دولة) ويخضع إلى هيئة حزبية خاصة هي اللجنة العسكرية ولايخضع لوزير الدفاع وهو أحد أعضاء اللجنة المذكورة.

ث- <u>دور الحزب في إدارة النظام السياسي</u>:بعد أن أنجز(ماوتسي تونغ) الاستقلال كان هدفه الأول المتمثل في إقامة دولة موحدة خاضعة لسيطرة الحزب الشيوعي سيطرة تامة،وذلك على الرغم من إقرار مايسمى بنظام التشاور السياسي الذي يضم الأحزاب السياسية الأخرى البالغ عددها 8 أحزاب،والتي يسمح لها بالمشاركة في الشؤون السياسية ولكن تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني.

وعلى ذلك يهيمن الحزب الشيوعي على الحياة السياسية في البلاد هيمنة مطلقة، حتى أضحى وجود الحزب ونشاطاته تمس حياة كل مواطن صيني، وبذلك تم تجاوز أزمات بناء الدولة والأمة والتكامل معاً،فضلاً على إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب منذ بداية الخمسينيات في القرن الماضي.

ولكن مع مرور الوقت بدأ الحزب الشيوعي يشهد انقسامات خطيرة،لاسيما بعد أن بدأ(ماو)وأنصاره يديرون ظهرهم للنموذج السوفيتي،وبالمقابل كان (اللينيون) الذين يملكون الأغلبية في المكتب السياسي يصرون على مواصلة العمل بالنموذج السوفيتي، ومع حلول عام 1957م كان(ماو)قد قضى على كل مقاومة ضده داخل الحزب،ومن جانب آخر قطعت الصين في العام التالي صلاتها مع الاتحاد السوفيتي عقائدياً واقتصادياً وحولت نفسها إلى المركز الثاني للشيوعية العالمية،كما اتخذ الاتحاد السوفيتي آنذاك قرار القطيعة مع الصين ما أسهم في التراجع الاقتصادي في الصين بالتزامن مع وقوع كارثة المجاعة في الريف،ما دفع(ماو) للانسحاب من الحياة السياسية عام 1960م،واستلم القيادة (ليو شاوجي)و(دنج هسياوبينج)وحينذاك حصلت العودة إلى تطبيق النموذج السوفيتي.

وفي تلك المرحلة شهدت الصين إعادة أعمار الاقتصاد رافقتها عملية تنامي لبيروقراطية الحزب والدولة معاً، وفي غضون ذلك بدأ (ماو) يحضر للثورة الثقافية التي انطلقت في صيف عام 1966م التي استمرت حتى شهر نيسان/ابريل عام 1969م،وكان الهدف الأساس لتلك الثورة هو تحويل الحزب من طليعة لينينية تحكم الجماهير إلى منظمة أخلاقية تقود الجماهير.

وبعد أن عاد (ماو)للحكم في العام 1969م،أصدر تعليماته للجيش للتدخل من أجل إعادة الأمن والنظام في البلاد لاسيما بعد أن شهدت الصين موجة من العنف ،وتحول (ماو)إلى حاكم مطلق بعد أن أضحى الجهاز الحزبي من جديد بيده،ويمكن تحديد أهم سمات النظام السياسي الصيني في تلك المرحلة(1949-1976)بما يأتي:(تركيز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد والتدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية الأمر الذي تمخض عنه تداخل بين مؤسسات الحزب والدولة،وفي الوقت نفسه كان يتولى عضو الحزب مناصب حزبية وحكومية عديدة فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والبيروقراطية).

وبعد أن توفي (ماو)في 9أيلول/سبتمبر 1976، شرع قادة الحزب والدولة الجدد في إجراء عملية الإصلاح السياسي الشاملة،وبناءً على ذلك حصلت تغييرات جذرية في آليات صنع السياسة الصينية،ومن ذلك تزايد دور التكنوقراط في هذا الإطار،كما تم تقليص مجال نفوذ المكتب السياسي واللجنة الدائمة للحزب لمصلحة الأمانة العامة للحزب ومجلس الدولة(الحكومة).

ج- **التطور الاقتصادي في الصين:**حينما أعلن(ماو)في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1949 قيام جمهورية الصين الشعبية،كانت تلك الدولة من أفقر دول العالم،وكانت تعتمد بشكل كلي على الزراعة،وحينما توفي(ماو)في عام 1976م كان الإنتاج الصناعي الإجمالي قد بلغ أثنا عشر ضعفاً،وكانت الصين قد دخلت نادي الدول النووية منذ عام 1964م،وارتفع الإنتاج الصناعي من 23% عام 1952 إلى 50% عام 1976م حتى عد عهد(ماو)عهد الثورة الصناعية،كما كان ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الصيني خلال المدة المذكورة سنوياً بنسبة 6.1%،ودخل الفرد الواحد بنسبة 4%.

وبعد أن توفي (ماو)عام 1976م إحتدم الصراع على خلافته ، ومع ذلك شهدت الصين إصلاحات شاملة مكنتها من أن تصبح واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، ومن الممكن أن تصبح الصين الأكبر في العالم في غضون(20-25)سنة القادمة،لاسيما بعد أن أضحى معدل النمو فيها يزيد على نسبة(10,3%)عام 2010م،وتنامي وتحديث قوتها العسكرية ،وتمتلك الصين أكبر جيش في العالم،كما بلغ حجم ميزانيتها العسكرية الرسمية في السنة المذكورة مابين(60-70) مليار دولار، فضلاً عن تزايد نفوذها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم مما حققته الصين على الصعيد الاقتصادي لكنها مازالت تواجه المزيد من الانتقادات منها تضييق الخناق على حرية الصحافة ومنع التظاهر خاصة بعد الأزمة التي واجهتها الحكومة الصينية في عام 1989م، بعد أن خرج الملايين من المثقفين وطلبة الجامعات والمواطنين بل حتى الموظفين الحكوميين ومن الحزبيين وعناصر من جيش التحرير الشعبي وبعض عناصر أجهزة أمن الدولة في مظاهرات ضد النظام،ولكنهم أكدوا على أنهم لايريدون

الإطاحة بالنظام بل يريدون التحاور مع الحكومة والمطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية وثقافية.

وبالمحصلة شهدت الصين حملة واسعة من الاعتقالات شملت قادة الحركة الاحتجاجية من الطلبة والعمال،ومن ثم أعدم عدد كبير منهم،وبالمقابل تم خلع(شاوشيانج)من جميع مناصبه بسبب(دعمه للقلاقل وتعريض وحدة الحزب للانقسام)ومن ثم شهد الحزب والدولة حملات من التطهير السياسي،وتلا ذلك حملة ضد الفساد،لاسيما بعد أن تزايدت المخاوف من أن تكون تلك الأحداث مقدمة لتكرار ماحصل في دول أوربا الشرقية آنذاك،وفي خضم تلك الظروف ظهر خطر جديد تمثل فيما سمي بـ(المؤامرة الغربية)ضد الصين والرامية إلى الإطاحة بالحكم الشيوعي.

خلاصة القول:إن النظام السياسي الصيني في ظل حكم الحزب الشيوعي يعد أنموذجاً فريداً في العالم المعاصر وذلك بفعل نجاح هذا النظام في تحقيق إنجازات كبيرة لاسيما على الصعيد الاقتصادي مامكنه من إيصال منتجاته إلى أبعد نقطة في العالم بما في ذلك الأسواق الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية،بل وقدرة تلك المنتجات على التنافس لأنها تلبي طلبات المستهلكين من كل الشرائح الاجتماعية،ما جعل الصين أن تكون أنموذجاً للقوة الناعمة.

المطلب الثاني:نظام الثنائية الحزبية:

طُبِقَ نظام الثنائية الحزبية منذ بداية القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،لذا سنتناول هذا النظام في تلكلما الدولتين كل على حدة.

أولاً:نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا(المملكة المتحدة):للثنائية الحزبية التي عهدتها بريطانيا على مدى عقودٍ خلت أسباب ومبررات،كما ترتب على هذه الظاهرة نتائج وآثار،لذا سنحاول التعرف على تلك الأسباب والآثار تباعاً:

1- الأسباب والمبررات:يمكن إيجاز أهم الأسباب والمبررات التي أسهمت في ترسيخ نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا بما يأتي:

أ- هناك من يرى أن نظام الحزبين نتيجة تطور تاريخي.

ب- وهناك من يفسره بأنه نتيجة انقسام طبيعي بين نمطين من العقليات،أو بالأحرى هو حصيلة استقطاب اجتماعي سياسي ثنائي بدأ منذ القرن السابع عشر واستمر حتى أواسط القرن التاسع عشر، وقد تجسد هذا الاستقطاب أولاً بين الطبقة الأرستقراطية القديمة، والطبقة الوسطى الناشئة،وكان الصراع بين هاتين الطبقتين صراعاً اجتماعياً صحبه صراع فكري وسياسي،وكان لكل من هاتين الطبقتين ممثليهم في البرلمان،لذا نشأ حزب(المحافظين) لتمثيل الطبقة الارستقراطية في الوقت الذي نشأ حزب(الأحرار) ليمثل الطبقة الوسطى والطبقات المتحالفة معها ،وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تكونت نقابات عمالية كان لها بعض التمثيل في البرلمان،وتأسست أحزاب عمالية صغيرة وجمعيات سياسية كالجمعية(الفابية) تبنت الفكر الاشتراكي،وكانت حصيلة هذه التجمعات تكوين حزب العمال،وحل هذا الحزب محل حزب الأحرار.

ت- يتفق هذا النظام مع طبيعة الأشياء،ذلك أن معالجة أي مشكلة من المشكلات يكون من خلال حلَين يمثلان وجهتي نظر مختلفتين، ويعبر عن كل ذلك حزبان سياسيان يتخذ كل منهما سياسات متنافسة ومتعارضة.

ث- يعود وجود حزبين سياسيين في بريطانيا إلى النظام الانتخابي القائم على الدوائر الانتخابية الصغيرة التي يمثلها نائب واحد ونظام الانتخاب بالأغلبية، وهذا النظام يضمن وجود حزب حاكم وآخر في المعارضة ، لذا يرفض هذين الحزبين تغيير هذا النظام الانتخابي.

ج-إتفاق زعماء الحزبين الكبيرين في بريطانيا- العمال والمحافظين- على الأسس الاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البريطاني،وهم في معظم الأحيان على اتفاق في السياستين الداخلية والخارجية.حتى أضحى وجود نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا من الأعراف الدستورية الراسخة.

2- النتائج والآثار: إن استمرار تطبيق نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا كان قد ترتبت عليه نتائج وآثار جمة،يمكن إيجازها بما يأتي:

أ- حرمان الناخب من تعدد الخيارات:في ظل نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا أضحت خيارات الناخب في اختيار ممثليه في البرلمان محدودة جداً،وذلك لأن المرشحين هم أما مرشحو الحزب الحاكم،أو المعارضة.

ب- هيمنة الحزب على نوابه:تبدأ هيمنة الحزب على النواب من لحظة ترشيح الحزب لهم،وتزداد هذه الهيمنة حينما يتم انتخابهم كأعضاء في مجلس العموم،لشعورهم بأن فوزهم في الانتخاب كان بفضل الحزب أي بدعمه المالي والسياسي لهم،على ذلك فهم يخضعون لانضباط حزبي صارم في المجلس يفقدهم استقلاليتهم وحريتهم وتكون مسؤوليتهم أمام حزبهم لا ضمائرهم أو دائرتهم الانتخابية.

ت- قوة الحكومة وضعف البرلمان: تفضي انتخابات مجلس العموم في بريطانيا دائماً إلى حصول أحد الحزبين –العمال أوالمحافظين- على الأغلبية المطلقة من مقاعد هذا المجلس،ما يفضي بدوره إلى إنفراد هذا الحزب بتشكيل الحكومة،ما يعني سيطرة هذا الحزب على المؤسستين التشريعية والتنفيذية،ويترتب على ذلك ضعف سلطة البرلمان-مجلس العموم- الرقابية على الحكومة أو تلاشيها.

ث- حماية الحزب الحاكم لوزرائه:في حال تمكن نواب الحزب المعارض من توجيه اتهام بالتقصير لوزير أو ومجموعة من الوزراء،وتوجيه السؤال لهم أو استجوابهم،يجدون صعوبة في المضي قدماً في مسعاهم هذا، لاسيما أن المسؤولية الوزارية جماعية تضامنية، ما يعني أن سحب الثقة من أي وزير يؤدي الى سقوط الحكومة كلها.

ج- صلاحيات رئيس الوزراء واسعة جداً: يتمتع رئيس الوزراء في النظام البرلماني البريطاني ذو الثنائية الحزبية بصلاحيات واسعة جداً، دستورية وغير دستورية،فهو يملك حق تعيين الوزراء وإقالتهم بغير استشارة البرلمان أو موافقته،وله حق حل البرلمان وهو الذي يؤلف مجلس الوزراء الأقدمين أوالمجلس المصغر الذين يختارهم من أبرز الأعضاء في حزبه،كما يصوغ السياسات العامة الداخلية والخارجية ويتخذ القرارات المهمة.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لنظام الثنائية الحزبية في بريطانيا، إلا أن ذلك لايمنع من القول إن هذا النظام حققَ استقراراً سياسياً في بريطانيا على مدى قرنين تقريباً. الى هنا

ثانياً:الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة:1- نشـــأة نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأميركية: تعد الولايات المتحدة الأميركية ثاني دولة في العالم بعد بريطانيا يشـــهد تأسيس أحزاب سياسية بالمعنى الحديث،ويعود ذلك إلى وجود التكتلات داخل الكونغرس،وقد جرى ذلك في سياق احتدام الصراع بين (توماس جيفرسون)وأنصاره الجمهوريون و(الكسندر هاملتون)وأنصاره الاتحاديون،وكان هذا الصراع قد دار أولاً حول مسائل تتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية،وعلى ذلك تكتل أنصـــار (جيفرســـون)- وهم كانوا يقاومون الاتحاد- وأطلقوا على تجمعهم أســم(الحزب الديمقراطي الجمهوري)،وكان هذا التنظيم هو الذي انبثق عنه (الحزب الديمقراطي) الحالي[1].

وكان أنصـار (جيفرسـون)يؤيدون حقوق الولايات المختلفة مع التأكيد على ضـرورة تعميق مشـاركة المواطنين في العملية السـياســية وفي اتخاذ القرارات المهمة في البلاد،بينما كان الاتحاديون الملتفون حول(هاملتون)يفضلون تعزيز الأسس المركزية في نظام الحكم،وبعد أن تمكن(جيفرسـون) من تولي منصـب رئيس الجمهورية عام 1800م،ومن ثم هيمن أنصـاره على الكونغرس،ظهروا بوصفهم حزباً يدافع عن مصالح البسطاء من الناس [2].

وقد حصلت عدة إصلاحات سياسية ودستورية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر،أسهمت بدرجة كبيرة في تطور النظام الحزبي في هذا البلد[3]،إذ عمقت تلك الإصلاحات حق الأعضاء الحزبيين في الإسهام في الحياة السياسية لاسيما بعد أن تم توسيع حق الانتخاب، وعلى ذلك شهدت أربعينيات القرن

---

[1]- إميل هوبنر :مصدر سابق،ص77،وكذلك:د.حسن لطيف الزبيدي ونعمة محمد العبادي:الديمقراطية:مفاهيم وتجارب،بيروت-النجف الأشرف،المركز العراقي للبحوث والدراسات،2010،ص144.

[2]- أميل هوبنر :مصدر سابق،ص 77-78.

[3]- للمزيد من التفصيل حول تلك التطورات راجع: أميل هوبنر :مصدر سابق،ص78-79.

المذكور تأسيس أول التنظيمات الحزبية العاملة على المستوى الوطني وعلى نحو دائم، وفي غضون ذلك غيرت الأحزاب الأمريكية أسمائها،فالحزب(الديمقراطي الجمهوري) صار يسمي نفسه حزب الديمقراطيين،وصار الاتحاديون يطلقون على أنفسهم بـ(الجمهوريون)[4].

وعلى الرغم من ظهور أحزاب أخرى على الساحة السياسية الأمريكية كحزب (الشعب)الذي أنشئ عام 1891م كما ظهرت لاحقاً الحركة(التقدمية)،لكن حالة التنافس بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في السيطرة على مقاعد البرلمان- الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ- والأهم منصب رئاسة الجمهورية[5]،ظلت قائمة طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين ومازالت مستمرة حتى اليوم[6].

وفي الوقت الذي تتباين مواقف الحزبين فيما يخص معالجتهما لقضايا الدولة الداخلية والخارجية،السياسية والاقتصادية والاجتماعية،لكن من الصعب تعيين حدود فاصلة بين الحزبين،ففي كثير من الأحيان يتخذ بعض أعضاء الحزبين مواقف متشابهة ويختلف معهم بالمقابل أعضاء آخرين من كلا الحزبين،وعلى وجه الجملة هناك أتفاق بين الحزبين حول أسس ومبادئ النظام السياسي وأهدافه والمصالح القومية.

2- أسباب استمرار نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة:هناك أسباب عدة تقف وراء استمرار نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية منها:

أ- الاستقلالية(اللامركزية) التي تتمتع بها الفروع الحزبية:إن التنظيمات الحزبية العاملة على مستوى الولايات الأمريكية المختلفة،أو على المستوى الإقليمي،أو المحلي تتمتع باستقلالية كبيرة،ذلك إن الفروع الحزبية لاتجد ضرورة في تقيدها ببرامج وأهداف ثابتة تمليها عليها قياداتها على المستوى الوطني،وعلى ذلك تستطيع تلك الفروع بما لديها من استقلالية تكييف نفسها إلى أبعد حد ممكن والحاجات والتطلعات لدى المواطنين

---

[4]- أميل هوبنر:مصدر سابق،ص79،وكذلك:حسن لطيف الزبيدي:مصدر سابق،ص145.

[5]- للمزيد من التفصيل حول الحزبين الجمهوري والديمقراطي ودورهما في الحياة السياسية الأميركية راجع:د.نبيلة عبد الحليم:مصدر سابق،ص122 وما بعدها.

[6]- أميل هوبنر:مصدر سابق،ص 80.

القاطنين في المحيط الذي تمارس فيه نشـــاطها الســـياســـي[7]،وبهذا يتميز الحزبين الأمريكيين عن الأحزاب في بريطانيا التي تتمتع بمركزية أقوى[8].

ب- النظام الانتخابي:بفعل تبني نظام الانتخاب بالأغلبية في الولايات المتحدة الأمريكية،فأن أعضاء الأحزاب الصغيرة كانوا قد شاركوا في انتخابات الكونغرس،لكنهم لم ينجحوا في مسعاهم،ما أفضى إلى فشلهم في البقاء ومواصلة العمل السياسي،وذلك يعود إلى إن الناخبين يعتقدون بأن مرشـــحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي يقدمون لهم خيارات كافية[9].

ت- النظام الرئاسي:بفعل تبني النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتنافس في ظله -على الأغلب- مرشـــحَين إثنين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على منصب رئاسة الجمهورية ما يجعل الناخب يصوت لأحد هذين المرشحين خشية أن يذهب صوته هدراً إذا ما صوت لمرشح ثالث من الأحزاب الصغيرة.

3- دور- آثار تطبيق- الثنائية الحزبية في النظام السياسي الأمريكي: يبدأ دور الحزبين الجمهوري والديمقراطي في النظام الســياســي الأمريكي من مرحلة انعقاد المؤتمرات الحزبية التي تجري عادة كل أربعة أعوام،ولهذه المؤتمرات وظائف أساسية أبرزها:الإعلان الرسمي عن أسم المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية،وتصديق البرنامج الانتخابي المقترح من قبل المرشح لهذا المنصب[10]،فضلاً عن تقديم مرشحين كل عامين لشغل مقاعد مجلس النواب البالغة(435)،وثلث مقاعد مجلس الشيوخ البالغة(100) مقعد.

وعلى وفق ذلك يجري تقاســـم الســـلطة بين الحزبين المذكورين،ففي الوقت الذي يتولى منصب رئاسة الجمهورية مرشح أحد هذين الحزبين،وهو الذي يتولى مهمة اختيار وزرائه وكبار موظفي الدولة التنفيذيين- بمشـــورة مجلس الشـــيوخ - وهم على الأغلب من الحزب

7- أميل هوبنر:المصدر السابق نفسه،ص85.

8- د.ثروت بدوي:النظم السياسية،مصدر سابق،ص132.

9- للمزيد راجع :د.حميد حنون ألساعدي:الأنظمة السياسية،بيروت-بغداد،مكتبة السنهوري بالتعاون مع مكتبة داليا،2009، ص179-180،وكذلك:أميل هوبنر:مصدر سابق،ص85.

10- أميل هوبنر:المصدر السابق نفسه،ص88-89.

الذي ينتمي إليه الرئيس،وفي المقابل يتقاسم الحزبان مقاعد الكونغرس بمجلسيه،وفي حال رجحت الانتخابات التشريعية الكفة لصالح حزب الرئيس يتعزز موقف الرئيس،والعكس صحيح،ففي حال رجحت الكفة لصالح الحزب الآخر،يجد رئيس الجمهورية نفسه في وضع يفرض عليه بذل جهود مضاعفة لاستمالة أعضاء مجلسي الكونغرس لتمرير مايريد تمريره من سياسات عامة داخلية وخارجية وتعيين كبار موظفي الدولة،وخلاف ذلك يمكن أن يفضي هذا الحال–حينما تكون الأغلبية في الكونغرس لغير حزب الرئيس– إلى عرقلة العمل الحكومي.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا،أن نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية يتسم بالمرونة ولاسيما فيما يتصل بالعلاقة بين الحزبين الكبيرين–الديمقراطي والجمهوري– وممثليهم في الكونغرس بمجلسيه،بالمقارنة مع مثيله في بريطانيا الذي يبدو أكثر تشدداً من خلال سيطرة الحزبين على نوابهم البرلمانيين،فليس بالضرورة أن يحص اتفاق على الدوام بين الأحزاب الأمريكية وممثليهم في الكونغرس[11]،بل غالباً مايعمل الأخيرين مع ما تقتضيه المصلحة القومية،وبذات الوقت غالباً مايحصل اتفاق بين ممثلي الحزبين في الكونغرس على الاتجاه العام لسياسة الدولة[12]،مايفضي إلى استمرار تلك السياسة حتى في حال تحول الأغلبية في الكونغرس من حزب إلى آخر ومع انتقال رئاسة الجمهورية من حزب لآخر أيضاً.

المطلب الثالث:نظام التعددية الحزبية – إيطاليا أنموذجاً–:

تميل الانقسامات الاجتماعية في النظم السياسية المعاصرة إلى التعبير عن نفسها من خلال انقسامات فكرية وطبقية وسياسية مما يفضي إلى وجود نظام التعددُية الحزبية الذي يعني بالمحصلة وجود ثلاثة أحزاب سياسية أوأكثر تعمل وتتنافس بشكل قانوني وبإجازة من قبل

---

[11]– د.حسان شفيق العاني:الأنظمة السياسية والدستورية....،مصدر سابق،ص276.

[12]– د.ثروت بدوي:الأنظمة السياسية،مصدر سابق،ص132.

النظام السياسي القائم،وذلك لكي لاتكون السلطة محتكرة من قبل شخص بمفرده أو حزب واحد أو فئة بعينها،وهذا النظام بدوره يصـــنَف إلى نظام تعددية حزبية معتدلة ونظام تعددية حزبية متطرفة،أما الأولى فإنها تعني وجود ثلاثة أو أربعة أو حتى خمســـة أحزاب على الأكثر وهي ذات وزن في النظام السياسي القائم،أما الأخيرة فإنها تعني وجود عدد كبير من الأحزاب تتنافس على السلطة[13].

وترتبط التعددية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الفصـل بين السـلطات الذي يقضـي بتوزيع السـلطة بين المؤسسات الثلاث– التشريعية والتنفيذية والقضائية– التي يتولى إدارتها أشخاص منتخبين من قبل الشـعب،مما يسـتدعي أن تجري منافسـة حرّة وعادلة ونزيهة بين ممثلي أحزاب عدة– وهم بدورهم يمثلون شـــرائح اجتماعية مختلفة –عن طريق الانتخابات لتولي المناصـــب البرلمانية والحكومية.

<u>أولاً:العوامل التي ســاهمت في ظهور التعددية الحزبية:</u>هناك عوامل عدة ســاهمت في ظهور التعددية الحزبية،ومن هذه العوامل مايأتي[14]:

1– <u>العوامل الاجتماعية</u>:لما كان المجتمع يتكون من شـــرائح اجتماعية وطبقات متنافســـة وأحياناً متصـــارعة،لذا تنشـــأ الأحزاب لتنظيم هذا التنافس وتخفيف واحتواء حدة هذا الصـــراع،فهناك أحزاب تمثل الطبقة العاملة وأخرى تمثل الطبقة الوســـطى وأخرى تمثل

---

[13]– آرنت ليبهارت:مصدر سابق،ص103–104.

[14]– أنظر كل من :د.حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية...مصدر سابق،ص ص272–273،وكذلك:نفس المؤلف:المبادئ النظرية في تحليل الأنظمة الســياســية في الجزائر وإيطاليا وفرنســا،بغداد،مطبعة التعليم العالي،1988،ص ص 155–158،وكذلك:د. صـالح جواد الكاظم،مصـدر سـابق،ص143–144،وكذلك:د.طارق الهاشـمي :الأحزاب السـياسـية،مصـدر ســابق،ص139،وكذلك:د.ثروت بدوي:الأنظمة الســياســية،مصـــدر ســابق،ص134،وكذلك:د.كريم فرمان:مصـــدر سابق،ص267،وكذلك:

–MauriceDuveraer:LesPartisPolitiaues,op.cit,p394.

البرجوازية وهناك أحزاب شعبية جماهيرية تمثل معظم الطبقات الفقيرة والمسحوقة،وتسعى تلك الأحزاب لتمثيل مصالح الطبقات التي تمثلها وتوظف تأييدها للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات.

2- العوامل الأيديولوجية والعقائدية:لاريب كان للعوامل الأيديولوجية والعقائدية والدينية والمذهبية دور في تعدد الأحزاب،فبعد أن إنتشرت في أوربا الأحزاب الليبرالية اليمينية المحافظة والأحزاب الاشتراكية والشيوعية والقومية اليسارية،ظهرت أحزاب تمثل البروتستانت وأخرى تمثل الكاثوليك وأحزاب مسيحية على وجه الجملة،كما ظهرت في تركيا والدول العربية والإسلامية أحزاب دينية(إسلامية) قبلت بقواعد اللعبة الديمقراطية إلى جانب الأحزاب العلمانية ذات الأيديولوجيات الليبرالية اليمينية والاشتراكية والشيوعية والقومية اليسارية،ويضاف إلى ذلك ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي تشهدها جُل الأحزاب السياسية في معظم النظم السياسية المعاصرة وذلك بفعل الصراعات الشخصية حول زعامة الحزب أو الاختلاف في الرؤى والأفكار لمعالجة المشكلات التي يتصدى لها الحزب.

3- العوامل التاريخية:لاشك أن العوامل التاريخية أدت دوراً كبيراً في نشوء وتطور الأحزاب السياسية،وبالتأكيد لكل دولة ظروفها التاريخية التي أسهمت في ظهور العديد من الأحزاب السياسية،فما ذكرناه عن الكيفية التي نشأت بها الأحزاب في أوربا والولايات المتحدة الأميركية والدول العربية وغيرها خير مثال على ذلك.

4- النظام الانتخابي[15] :ترتبط التعددية الحزبية بالدرجة الأساس بنظام الانتخاب بالتمثيل النسبي الذي يسمح بوجود أحزاب كبيرة وصغيرة كل منها تحوز على مقاعد نيابية تتناسب وحجمها في المجتمع،كما أن نظام الانتخاب بالأغلبية ذو الدورين أيضاً يسمح بوجود تعددية حزبية معتدلة أو مُخففة.

ثانياً:التعددية الحزبية في إيطاليا:

15- للمزيد حول أثر النظام الانتخابي في ظاهرة التعددية الحزبية راجع كل من:موريس دوفرجيه:الأحزاب السياسية،مصدر سابق،ص 246 وما بعدها،وكذلك:نفس المؤلف:المؤسسات السياسية...،مصدر سابق،ص100،،وكذلك:د.نبيلة عبد الحليم كامل:مصدر سابق، ص155.

1- العوامل التي ســـاعدت على ظهور التعددية في إيطاليا: تعود جذور ظاهرة تعدد الأحزاب في إيطاليا من الناحية التاريخية إلى نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين، فبعد أن نشأ الحزب الاشتراكي في عام 1892م،أنشق عنه الحزب الشيوعي عام 1921م،كما تعود نشأة كل من الحزب(الديمقراطي المسيحي) وحزب(الأحرار) إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى،وكان من الطبيعي ظهور كتل أو أجنحة داخل تلك الأحزاب وغيرها أفضـــى إلى الإنشـــقاق ومن ثم تشكيل أحزاب جديدة[16].

كما كان للعوامل الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية المتفاعلة مع العوامل الإقليمية،دور في بروز ظاهرة التعددية الحزبية في إيطاليا،فالمعروف إن البلاد منقسمة بين عالَمين:عالم صناعي مُتقدِم في الشـــمال،وعالم ريفي أقل تقدماً في الجنوب،فضـــلاً عن شـــيوع ظاهرة الاســـتقطاب والانقســـام الطبقي والأيديولوجي،فهناك الليبراليين والمحافظين،كما شـــهدت البلاد قيام تنظيمات جماهيرية كاثوليكية وأخرى اشتراكية ذات قيم وأهداف تتعارض مع الثقافة الليبرالية[17].

كما كان لتطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النســـبي دور في ترســـيخ نظام تعدد الأحزاب في إيطاليا،إذ جرت بموجب النظام المذكور في الثاني من شـــهر حزيران/يونيو عام 1946م- وهو اليوم الذي تم فيه أيضـاً الاستفتاء على إقرار النظام الجمهوري ليحل محل النظام الملكي بفارق بسـيط – عملية انتخاب أعضـاء الجمعية الوطنية باعتبارها جمعية تأسـيسـية مهمتها صـياغة دستور للبلاد،ومن ذلك التاريخ أضحى الحزب(الديمقراطي المسيحي)-الذي حاز في حينها على 207 مقاعد من مجموع مقاعد الجمعية البالغة 555 مقعداً- من أكبر الأحزاب السـياسـية في إيطاليا،وبذات الوقت تنامى دور الحزب(الشيوعي)الذي حصل على 104 مقاعد في الانتخابات المذكورة ومازال له حضور كبير على الساحة السياسية،وهناك أحزاب أخرى لها دور فاعل في البلاد،مثل الحزب(الاشـــتراكي)و(الحركة الاجتماعية الايطالية)وحزب(الوحدة البروليتارية

---

[16]- أنظر كل من :إســـماعيل الغزال:القانون الدســـتوري والنظم الســـياســـية،بيروت،المؤســـســـة الجامعية للدار والنشـــر والتوزيع،1982،ص 328،وكذلك:د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص ص145- 146.

[17]- د.حسان شفيق العاني:المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية...، مصدر سابق،ص ص111-112.

الاشـتراكي)فضـلاً عن الحزب(الجمهوري) والحزب(الملكي)وحزب آخر يمثل الأقلية الألمانية في ايطاليا[18].

2- نتائج وآثار التعددية في إيطاليا:لامراء أن تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسـبي لم يسـمح بفوز أي حزب من الأحزاب الإيطالية بأغلبية المقاعد البرلمانية المطلقة ما يمكنه من تشـــكيل الحكومة بمفرده على غرار ما معمول به في النظم البرلمانية الأخرى،فحتى الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يعد من أقوى هذه الأحزاب لكنه لم يتمكن من الحصول على تلك النسبة،بل كان يحصل دائماً على الأغلبية البسيطة،لذا كان يضطر إلى التحالف مع أحزاب معظمها صغيرة – يمينية ووسط- لتشكيل الحكومة التي طالما كان يترأسها منذ عام 1948م- بعد دخول دستور البلاد حيز التنفيذ بداية السـنة المذكورة-ومن ثم لم يتحالف الحزب الديمقراطي المسـيحي مع أحزاب كبيرة بفعل التعارض الأيدلوجي معها أولاً ولكي يضـمن هيمنته على الحكومة ثانياً،الأمر الذي لم يفسـح المجال للأحزاب الصـغيرة للبقاء والاسـتمرار فحسـب،بل ومشـاركتها في الحكم أيضاً[19].

ولما كانت الحكومات التي تتشـــكل في إيطاليا على الدوام هي حكومات ائتلافية فهي بالتأكيد تفتقر إلى الانســجام وليس لها الدعم والإســناد الكافي في البرلمان،ما يعني إن تطبيق نظام التعددية الحزبية كان سـبباً في ضـعف الحكومة مقابل قوة البرلمان مما جعلها غير قادرة على الصـــمود طويلاً،على ذلك بلغت الحكومات المؤلفة في البلاد منذ عام 1948م لغاية منصف العقد الثاني من القرن الحالي(القرن الحادي والعشرون) حوالي (60)حكومة[20].

على ذلك فإن البرلمان في إيطاليا يتمتع بقوة ملموســة إزاء الحكومة،فبحكم توزيع المقاعد البرلمانية بين قوى حزبية متعددة تسـتطيع تلك القوى أن تتحالف لممارسـة دورها الرقابي على أعمال الحكومة الائتلافية التي تتسم بعدم التماسك وربما تشهد حالة من التباين والاختلاف في

---

[18]-أنظر كل من:د.حسـان شـفيق العاني:المبادئ النظرية في تحليل الأنظمة السـياسـية...،مصـدر سـابق،ص ص116-117،وكذلك:د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص ص145- 146.

[19]- المصدران السابقان نفسهما.

[20]- د.صالح جواد الكاظم:مصدر سابق،ص146.

المواقف والرؤى،ما يؤدي باستمرار إلى سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها،وبالمقابل لاتملك الأخيرة القدرة على حل البرلمان،على خلاف ما موجود في بريطانيا التي لايسيطر فيها حزب واحد على الحكومة فحسب،بل ويهيمن على البرلمان أيضاً،على ذلك يقول(دوفرجيه)عن البرلمان الإيطالي بأنه:(..يمارس تأثيره كاملا في الحكومة وتفقد الأخيرة كل فعاليتها تقريباً،بما فيها قدرتها على حل البرلمان)[21].

خلاصة القول إن تطبيق نظام التعددية الحزبية في إيطاليا –على الرغم من الآثار السلبية التي تترب عليه – يضمن إلى حد كبير تحقيق مبدأ الفصل بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية على خلاف ما لمسناه في نظام الثنائية الحزبية المعمول به في النظام السياسي البريطاني،ولكن هذا لايعني إن الأول أفضل من الأخير،بل أن كل منهما له مزاياه وعيوبه،فهناك من يرى إن نظام الثنائية الحزبية لايبدو مطابقاً لطبيعة الأشياء فحسب،بل يميل أيضاً إلى أن يكون أكثر استقراراً من نظام تعدد الأحزاب لأنه أكثر اعتدالاً،ففي نظام الثنائية الحزبية تنخفض درجة الانقسامات السياسية،بينما تزداد حدة تلك الانقسامات حتى تصل إلى حد التطرف في الآراء في ظل نظام التعددية الحزبية[22].

وعلى وجه الجملة،غالباً ما تشهد النظم السياسية ذات التعددية الحزبية حالة من التعثر – لاسيما في حالة وجود أحزاب عديدة متقاربة في القوة– في تجميع المصالح المتضاربة ومن ثم تنسيقها بالشكل الذي يستطيع النظام السياسي فيها من تقديم الحلول اللازمة للمشاكل القائمة والاستجابة للمطالب المتباينة[23]،ولمختلف الشرائح الاجتماعية التي تمثلها الأحزاب السياسية،وعلى ذلك تزيد في مثل هذه الحالة احتمالات اقتصار كل حزب على نقل مصالح ثقافة فرعية خاصة،في حين أن النظم السياسية ذات الثنائية الحزبية يعد أكثر قدرة على تجميع

---

[21]– نقلاً عن:د.صالح جواد الكاظم:المصدر السابق،ص 145.

[22]– أرنت ليبهارت:مصدر سابق،ص28.

[23]– د.حسان شفيق العاني:الأنظمة السياسية...، مصدر سابق،ص274.

المصـــالح العامـة،إذ يتنـافس الحزبـان على بلوغ تلـك الغايـة لكســـب المزيـد من أصـــوات الناخبين،مايفضي إلى أن تكون الأخيرة أكثر استقراراً من الأولى[24].

وعلى الرغم من أهمية وضـــرورة التعددية الحزبية في ترســـيخ الديمقراطية،ولكن الإشـــكالية الأساسية في هذا الإطار تتجسد في وجود أحزاب كثيرة يزداد عددها مع انشطار وتشظي الكثير من الأحزاب بفعل الخلافات الشخصية بين قياداتها حول الزعامة والمصالح الضيقة داخل تلك الأحزاب،الأمر الذي يشتت الناخب ويضـعه في حالة من الحيرة والارتباك لتأييد هذا الحزب أو ذاك –وعلى وجه الخصـــوص– في لحظة التعبير عن رأيه في الأشـــخاص الذين تطرحهم تلك الأحزاب كمرشحين وقت الانتخابات لاسيما مع تشابه بل وتزاحم البرامج الانتخابية لمعظم تلك الأحزاب،ولاشك تتفاقم تلك المشكلة في النظم السياسية حديثة العهد بالتجربة الديمقراطية والتي على الأرجح تفتقر مجتمعاتها لأهم مقومات الديمقراطية ذلك هو الوعي الثقافي والديمقراطي،ولنا في تجربة العراق بعد عام 2003م مثال ساطع على هذا الواقع.

---

[24]– أرنت ليبهارت:مصدر سابق،ص29–30.